الدين والفلسفة

التوفيق بينهما في المغرب

لمحمد يوسف موسى

---

١ — نترك الآن فلاسفة الشرق الى إخوانهم في المغرب فنجد أن أبا بكر محمد ابن يحيى ، المعروف بابن الصائغ وبابن باجه والمتوفى عام ٥٣٣ هـ ، لم يصل إلينا عنه ما يدل على عنايته بهذه المشكلة التي شغلت مفكري الاسلام جميعاً . ولكن المستشرق الفرنسي جوتييه Gauthier يؤكد بحق [١] أن ابن باجه لم ينس هذه المشكلة ، وإنما قصر أجله وكثرة مشاغله حالا بينه وبين أن يخصص لها رسالة من رسائله كما فعل أسلافه ، فقد عاش عيشة مضطربة وشغلته الدنيا حتى فجأته المنية قبل ظهور علمه وبث حكمته ، كما يقول ابن طفيل [٢]

وهذا التأكيد من « جوتييه » له ما يبرره ، إذا لاحظنا أنه عاش في بيئة كان يخشى فيها المفكر الحر على نفسه ، وأن ابن باجه نفسه استثار عداوة كثير من مناوئيه وحساده — ومن بينهم الفتح بن خاقان — فأثاروا عليه الشعب والحكومة واتهموه بالالحاد والخروج عن الدين [٣] . رجل هذا شأنه بين هؤلاء الأعداء والحساد ، كان حريًّا لو امتد به العمر أن يدفع عن نفسه تهمة الالحاد بعمل يبين به أن الفلسفة والدين يتفقان ، وأنه ليس من العدل أن يقرف المرء بالالحاد لأنه فيلسوف ، ولكن أولئك الأعداء عاجلوه فدسوا له السم فمات منه كما يقال

٢ — أما ابن طفيل ، الذي عاش عيشة هادئة منعماً فيها برعاية أسرة الموحدين حتى توفي عام ٥٨١ هـ في عهد السلطان أبي يوسف يعقوب ، فقد عني كما يذكر المراكشي بالتوفيق

---

(١) نظرية ابن رشد ص ١٦٤ (٢) حي بن يقظان ، نشر مكتب النشر العربي بدمشق ص ١٤
(٣) ابن ابي أصيبعة ج ٢ ص ٦٣

بين الدين والفلسفة ، حتى إنه من الممكن ان يقال مع « جوتيه » إن الغرض من قصته الفلسفية « حي بن يقظان » كان إظهار هذا الاتفاق والتدليل عليه . فانه لما التقى بطله « حي » — بعد أن وصل الى الحقيقة بالنظر — « بأسلافه وقد عرفها من الدين ، وقص كل منهما على الآخر قصته ، ثبت لهما أن الحقائق التي عرفها أحدهم بالتفلسف تطابق تماماً الحقائق التي عرفها الآخر من الدين [1]

وقد انتهى مؤلف « حي بن يقظان » الى ما انتهى اليه أسلافه من أن الناس طبقات . فمنهم من لا يستطيع أن يطيق معرفة الحقائق عارية بذاتها ، فالخير له في الانتفاع بالشريعة وما ضربته لهذه الحقائق من رموز وأمثال ، ومنهم الذين وُهبوا استعدادات وعقولاً ارتفعوا بها عن العامة ، وهؤلاء تفيدهم الكاشفة بالحقائق ذاتها [2] ولهذا رأى ، كما رأى أرسطو والفلاسفة الآخرون من قبل ، أن هناك تعاليم باطنة للخاصة وأخرى ظاهرة علنية للعامة ، فيجب أن نجعل كل نوع منها لطائفة خاصة لا يصلح أمرها إلاّ به ، وبذلك لا يصطدم الدين بالفلسفة ، بل يتقرر بينهما السلام

٣ — وصلنا الآن الى أعظم فلاسفة المسلمين بالأندلس ، أعني الى أبي الوليد محمد بن أحمد ابن رشد المتوفى عام ٥٩٥ هـ ، الذي كانت محاولته في التوفيق بين الدين والفلسفة خلاصة جهود من سبقوه في هذا الطريق وتاجها ، مضافاً إليها ما شاء له عقله القوي وتفكيره السديد

والباحث إذا رجع الى العصر الذي عاش فيه فيلسوف قرطبة ، ومثل لنفسه الأثر الخطير الذي أحدثهُ الغزالي ضد الفلسفة والتفكير الحر بكتابه « تهافت الفلاسفة » ، عرف أن ابن رشد كان في حاجة ماسة مُلحّة لبذل الجهود لإماتة هذا الأثر أو إضعافه على الأقل ، وذلك بمحاولة لها دعائمها القوية يضع فيها الحدود الواضحة للعلاقة بين الوحي والعقل حتى لا يقوم بينهما بعدُ خصومة أو عداء . كان لا يسعه إلاّ أن يعمل هذا ، ليصل الى تجلية ما كان يعتقد من مزاعم الشريعة للفلسفة وتعارضهما في سبيل المعرفة والسعادة الخاصة والعامة

لقد خصص ابن رشد لهذه الغاية كتابيه : « فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال » و « الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة » ، وذلك فصلاً عن تناولها في

(١) حي بن يقظان ص ٥٠ ؛ وجوتيه ص ١٧٠ — ١٧١

(٢) حي بن يقظان ص ١٣٧ — ١٤٠ ؛ وجوتيه ص ١٧١ — ١٧٣

مناسبات مختلفة في كتابه « تهافت التهافت » . ووضع لهذه الغاية طريقاً يؤدي في رأيه اليها ، ومبادئ تقوم عليها ، هذه المبادئ هي :

ا — الاستدلال بالقرآن والحديث على وجوب النظر العقلي أو التفلسف ، وبيان أن ما يؤدي اليه هذا النظر لا يمكن أن يخالف الشريعة . وقد وجد من القرآن وحديث الرسول ما أسعفه بما أراد من وجوب النظر والتفكير والسعي الى الحكمة ، ثم وصل من هذا الى التأكيد بأنه من المقطوع به أن كل ما أدى اليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع فإن هذا الظاهر يقبل التأويل، حتى لا يصطدم العقل بالشرع [1]

ب — بيان أن العقول والاستعدادات للادراك تختلف ، ولهذا انقسم الشرع الى ظاهر له أهله من العامة وأشباههم ، وباطن له أهله وهم ذوو البرهان . ومن أجل ذلك يرى ابن رشد انقسام الناس الى طوائف ثلاث : الخطابيون وهم الجمهور الذي يصدق بالأدلة الخطابية ، وأهل الجدل ومنهم المتكلمون الذين ارتفعوا عن العامة ولكن لم يصيروا من أهل البرهان اليقيني ، والبرهانيون بطبعهم وبالحكمة التي أخذوا أنفسهم بها [2]

وذلك التفاوت في الفطر والعقول الذي جرّ الى هذا التقسيم يجب أن يكون له أثره في اختلاف التعاليم التي يؤخذ بها كل طائفة أو فريق ، فالجمهور وأشباههم من الجدليين — الذين لا يطيقون الوصول الى التأويل الصحيحة — الايمان بظواهر النصوص الشرعية وما ضرب لهم من رموز وأمثال ، وللعلماء أهل البرهان الايمان بالمعاني الخفية التي ضربت تلك الامثال والرموز لتقريبها من العقول وهذا يكون بتأويل النصوص . ويجب أن يجعل كل نوع من هذين التعليمين لطائفته الخاصة ، لأن جعل الناس شرعاً واحداً في التعليم خلاف المحسوس والمعقول [3] ، إذ التكلم مع الجمهور على النحو الفلسفي يكون بمنزلة إعطائه طعاماً هو سمٌّ له وإن كان غذاء للآخرين [4]

ج — وضع قواعد عامة لتأويل ما يجب تأويله من نصوص الشريعة ، لبيان متى يكون التأويل ، وكيف يكون ، ولمن يصرح به ؟

وفي هذا يرى أن هناك نصوصاً يجب على أهل البرهان تأويلها ، وحملها على ظواهرها كفر ، لأن الواجب عليهم الايمان بما فيها من معان خفية ، كما يجب على العامة حملها على

(١) فصل المقال ، طبع بيرونيخ ، ص ٧ — ٨ (٢) الكشف عن مناهج الادلة ص ٢١
(٣) نفسه ص ٧٩ (٤) تهافت التهافت ، نشر بويج ، ص ٣٥٦ ، ٣٥٧

ظواهرها ، وتأويلهم لها كفر ، لأن المفروض عليهم الايمان بالظاهر . من هذه النصوص قوله تعالى : « الرحمن على العرش استوى » ، ونحوه مما يوهم من القرآن والحديث أن الله جسم وينتقل من مكان الى آخر [1] . ويصوغ من هذا كله مبدأ عامًّا ، فيقول بعد ما تقدم : « إن من كان فرضه الايمان بالظاهر فالتأويل في حقه كفر ، إن كان هذا في أصل من أصول الدين لأنه يؤدي اليه [2] وغني عن الذكر أن من كان فرضه التأويل يكون الأمر بالعكس بالنسبة اليه بصفة عامة أيضاً

وبعد هذا يتشدد في وجوب عدم إذاعة التأويل لغير أهله ، ومن ثمَّ يلوم اللوم كله الغزالي والمتكلمين عامة لاثباتهم التأويل في كتبهم فذاعت بين أهلها وغير أهلها ، وكان من ذلك أن عاب قومٌ الشريعة وعاب آخرون الحكمة ، وأن مزقوا الشرع وأوقعوا الناس في شنآن وحروب [3]

د — بيان الطريقة المثلى للاستدلال على ما اختُلف فيه من المسائل بين رجال الدين ورجال الفلسفة ، كعلم الله وقدم العالم والتفرقة بين القدم الزماني الذي يتصف به العالم — في رأي الفلاسفة — والقدم الذاتي الذي لا يتصف به إلاَّ الله وحده ، والدار الآخرة وكيفية ما يكون فيها من حساب

لقد طبق ابن رشد ، في بيان هذه المسائل وإثباتها ، ما قرره سابقاً من ضرورة ملاحظة اختلاف العقول وما يعتبر نتيجة له من اختلاف التعاليم . والكلام في تلك المسائل يطول ، وليس هذا موضعه ، لذلك نجتزئ بما أشرنا اليه من طريق معالجتها بياناً وإثباتاً بتطبيق ما قرره من مبادئ عليها

ه — وأخيراً بيان الوحي ما هو ، وتحديد الصلة بينه وبين العقل ، وبيان الحاجة الى الشريعة مع الفلسفة ، ثم بيان ما يجب أن يعتقد ويُفهم في النبوة والمعجزات

وقد تكون هذه المسألة الأخيرة ، مسألة الوحي والنبوة ، أهم ما يتعرض له من يحاول التوفيق بين الدين والعقل ، لذلك كان لابد من أن يقول فيها ابن رشد كلمة صريحة لا لبس فيها ، ولقد قالها

ذكرنا أن ابن رشد خصص كتابيه « فصل المقال » و« الكشف عن مناهج الأدلة » لمشكلة

---

(1) الكشف ص ١٦ (2) الكشف ص ١٧ (3) فصل المقال ص ١٧ — ١٨ ، ٢٠

التوفيق بين الدين والفلسفة ، وأنه طالجها أيضاً في كتابه تهافت التهافت . ونذكر الآن أن الباحث يدهش إذا تتبع رأي فيلسوف قرطبة في هذه المشكلة كما عرضه في هذه المؤلفات الثلاثة، ويكاد يرى نفسه مضطراً للحكم عليه — إذا جعل نصوص هذه المؤلفات كلها بمنزلة سواء — بالتناقض او الرغبة في إيهام القارىء وتضليله !

*

انهُ يعلن أن هناك أموراً تعجز العقول الانسانية عن معرفتها ، وإذاً فلنرجع للوحي الذي جاء متمماً لعلوم العقل ، «لأن كل ما عجز عنه العقل أفاده الله للانسان من قِبَل الوحي»[1] كما يعلن أن الفلسفة تعنى بفحص ما يجيء به الشرع ، فأن أدركته كان هذا أتم في المعرفة ، وإلاَّ أعلنت بقصور العقل الانساني عنه وأن هذا مما يدركه الشرع وحده »[2] ويعلن أيضاً أن تلك الأمور ، وكلها يرجع الى معرفة الله والسعادة والشقاء الانساني في الدنيا والآخرة واسبابهما ، لا تعرف كلها أو معظمها إلاَّ بوحي أو يكون معرفتها بوحي أفضل »[3] ولا عجب عنده في هذا ، لأن « الفلسفة تنحو نحو تعريف بعض الناس سعادتهم ، وهم من عندهم استعداد لتعلمها ، أما الشرائع فتقصد الى تعليم الجمهور عامة »[4] ولهذا كان العلم الذي يأتي به الوحي رحمة لجميع الناس[5]

بينما يعلن ابن رشد هذا كله ، مما لو حكمنا عليه به لجعلهُ من الفلاسفة غير العقليين، نراه في « فصل المقال » يشيد بأمرِ النظر العقلي ، حتى إنه ليقطع « بأن كل ما أدى اليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي »[6] وهذه القضية — التي لا يشك فيها مسلم كما يقول — يعظم ازدياد اليقين بها عند من قصد الجمع بين المعقول والمنقول ، « فإنا معشر المسلمين نعلم على القطع أنهُ لا يؤدي النظر البرهاني الى مخالفة ما ورد به الشرع ، فإن الحق لا يضاد الحق ، بل يوافقه ويشهد له »[7] وبعد أن يقرر هكذا قيمة النظر العقلي وعمومه ، نراه يؤكد قدرتهُ على الوصول الى كل الحقائق ، التي يجيء بها في الوحي في شكل رموز وأمثال ، ويعرفها عقل الفيلسوف عارية خالصة، وهذا هو السبب فيما سبق ذكره من انقسام الشرع الى ظاهر وباطن ، « فان الظاهر هو تلك الأمثال المضروبة لتلك المعاني، والباطن هو تلك المعاني التي لا تنجلي إلاَّ لأهل البرهان »[8]

---

(١) تهافت التهافت ص ٢٥٥ (٢) نفسه ص ٥٠٣ (٣) مناهج الادلة ص ١٠١ (٤) تهافت التهافت ص ٥٨٢ (٥) نفسه ص ٢٥٦ (٦) فصل المقال ص ٨ (٧) نفسه ص ٧ (٨) نفسه ص ١٥

هكذا يظهر لنا ابن رشد في هذه المشكلة ، مشكلة الوحي والعقل ، متعارضاً أو متناقضاً في بادئ الرأي . تارةً يلوح أنه غير عقلي فيتبع العقل للوحي كما يبين من نصوص التهافت والمناهج ، التي اعتمد عليها وحدها الأستاذان « مهرن Mehren » و « ميجيل آسين Miguel Asin » فأثبتا له نزعة غير عقلية تجعل العقل تابعاً للعقيدة والفلسفة تابعة للدين في بعض مسائل أساسية [1] وتارةً يكون عقلياً بمعنى الكلمة ، يوجب — كما رأينا — تأويل النصوص الشرعية التي تخالف بظاهرها ما يؤدي اليه النظر البرهاني الصحيح

لكن الباحث — ليدفع هذا التعارض أو التناقض الظاهري — يجد من الحق أن يرد نصوص المناهج والتهافت الى نصوص « فصل المقال » الذي ألفه خاصة ليكشف رأيه في مسألة الصلة بين الحكمة والشريعة ، على حين لم يكن الأمر كذلك في الكتابين الآخرين ، وعلى حين كان غرضه من « تهافت التهافت » الرد على الغزالي واظهار الفلاسفة في آرائهم بمظهر لا يختلف عن الدين ليطمئن رجاله ويفرح روعهم ! وبهذا يكون فيلسوف قرطبة غير متناقض في رأيه وموقفه وفهمه للصلة بين الدين والفلسفة ، وتكون نزعته عقلية لا عوج فيها ولا التواء

وقد يؤكد هذا الذي نرى من تأويل نصوص المناهج والتهافت لتتفق ونصوص فصل المقال ، ما ذهب اليه ابن رشد نفسه في مسألة النبوة والمعجزات مما لا يختلف عما ذهب اليه الفارابي وابن سينا ، أي من أن النبوة حادث طبيعي معقول يكون بالوحي عن الله ، بتوسط ما يسمى عند الفلاسفة بالعقل الفعال وعند رجال الشريعة ملكاً [2] وأن الوصول لهذا يكون ببلوغ القوى المتخيلة والعقلية الكمال فتطلع الاولى على اللوح المحفوظ وما فيه من غيب وتنتقل الثانية من معلوم الى آخر بالحدس انتقالاً سريعاً حتى لا يحتاج الى تعلم ، وان المعجزة كذلك أمر يتفق دائماً مع العقل وقوانين الطبيعة [3] فليس يحتاج في ذلك الى أن نقرر أن الأمور الممتنعة في العقل ممكنة في حق الانبياء [4] ، وأن المعجزات تكون متى بلغت القوة النفسية العملية حد الكمال فيستطيع صاحبها أن يؤثر في الأمور الطبيعية — مثل نزول مطر وحدوث زلزلة — ويسخرها له كما تؤثر نفس الانسان عادة في جسمه وفي غيره من الناس أيضاً إن كانت هذه القوة النفسية قوية الى حدٍّ ما

---

(١) يرجع فيما يختص بالاول الى رسالته : دراسات في فلسفة ابن رشد تتعلق بصلتها بفلسفة ابن سينا والغزالي ، وفيما يختص بالثاني الى جوتيه في كتابه نظرية ابن رشد (٢) تهافت التهافت ص ٥١٦ وجوتيه ص ١٤٥ (٣) جوتيه ص ١٤٦ ، ١٤٠ ؛ تهافت التهافت ص ٥١٥

وأخيراً فيما يختص بابن رشد ، نرى أن رأيه في فهم الصلة بين الدين والفلسفة ووجوب التوفيق بينهما على النحو الذي رآه هو من مذهب اليه سلفاه العظيمان الفارابي وابن سينا ، وإذاً فليس من الحق ما ذهب اليه بعض الباحثين المصريين من أن طريقة ابن رشد في التوفيق تختلف عن طريقة الفارابي وابن سينا . إن هذا الاستاذ الباحث يرى أن هذين كانا يعملان على التوفيق حقيقةً بين الوحي والعقل ببيان أنهُ بالتعمق في العقل والوحي يرى أنهما يتطابقان ويعبران عن حقيقة واحدة

أما مذهب ابن رشد — فيما يقول — فلا يزيد عن أنهُ فصل لنفوذ الدين عن نفوذ الفلسفة ، ما دام قد جعل الأول للعامة والثانية للصفوة المختارة ، وفصل للتعاليم الدينية عن التعاليم الفلسفية [1]

وهذا الذي يراه الأستاذ ، حين يوازن بين رأي ابن رشد ورأي الفارابي وابن سينا في هذه المسألة ، بعيد عن الصواب

ذلك . بأن ابن رشد يرى مثل سلفيه أنهُ لا فرق في الحقيقة بين ما يجيء عن الوحي وبين ما يؤدي اليه نظر العقل ، وفي هذا يقول — كما تقدم — إن النظر البرهاني لا يؤدي الى مخالفة ما ورد به الشرع ، فان الحق لا يضاد الحق بل يوافقه ، كما يرى أن الحكمة هي صاحبة الشريعة والأخت الرضيعة ،[2] أو كما يعبر الاستاذ « جوتييه » أن الدين والفلسفة لغتان لحقيقة واحدة [3] ، وهذا عين ما يراه الفارابي وابن سينا . وأما ما يوجبه ابن رشد من رعاية اختلاف التعاليم باختلاف طبقات الناس العقلية ، وبعبارة أخرى ما يوجبهُ من فصل مناطق النفوذ لكل من العقل والوحي ، فانهُ لا يجعل طريقته في التوفيق تختلف عن طريقة المعلم الثاني والشيخ الرئيس . ذلك لا يجعل إحدى الطريقتين توفيقاً حقيقيًّا ، والأخرى مجرد فصل بين السلطات ! وبخاصة وقد تبين مما تقدم أن ابن رشد مسبوق بالفارابي وغيره من فلاسفة الاسلام بنظرية تقسيم الناس الى طبقات تبعاً لاستعداداتهم العقلية ، ووجوب التفرقة هذا بين ما يجب أن يكون لكل طبقة منها من التعاليم

---

(١) الاستاذ ابراهيم مدكور في كتابه نكاة الفارابي ص ٢١٧ — ٢١٨

(٢) فصل المقال ص ٢٦ (٣) نظرية ابن رشد ص ١٨٠ — ١٨١